باحثان أميركيان يشككان بقرار إنهاء الوجود العسكري في العراق

الصدريون: نريد للبرلمان رأياً في الانسحاب

بغداد / المدى

أعلنت كتلة الاحرار التي تمثل التيار الصدري ان دعوتها لعقد جلسة استثنائية لمجلس النواب العراقي تأتي في سياق بحث مسألة قرار الولايات المتحدة القاضي بسحب كامل قواتها من العراق مع نهاية العام الحالي.

وقال النائب عن الكتلة رافع عبد الجبار ان كتلته تريد ان يكون للبرلمان العراقي رأي في مسالة الانسحاب الأميركي من العراق، مضيفا ان جلسة البرلمان المقبلة ستتضمن الاطلاع على تقرير الوفد العراقي المفاوض لمعرفة الى أين وصلت المباحثات مع الجانب الأميركي.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي دعا خلال مؤتمر صحافي عقده الاثنين الى عقد جلسة استثنائية للمجلس في الثالث من الشهر المقبل وذلك تلبية لطلب تقدم به ستون نائبا لمناقشة عدة قضايا أبرزها الانسحاب الأميركي والموازنة العامة وكيفية توزيعها.

ويرى النائب عن القائمة العراقية قيس الشذر انه ليس ثمة فائدة من مناقشة القضايا التي ستطرح خلال الجلسة الاستثنائية على اعتبار ان جميعها تمت مناقشتها في جلسات سابقة، مستبعدا في الوقت ذاته إمكانية انعقاد الجلسة نظرا لوجود معظم أعضاء البرلمان خارج العراق أما لأداء الحج أو لقضاء عطلتهم الفصلية.

وأكد المتحدث باسم كتلة التحالف الكردستاني مؤيد الطيب ان كتلته ليست مع عقد جلسة استثنائية للبرلمان لمناقشة مسالة الانسحاب الأميركي باعتبار ان المسالة ستخضع للمزايدات السياسية حسب تعبيره.

واشار الطيب في حديثه لإذاعة العراق الحر ان قضية استمرار الوجود الأميركي بعد العام ٢٠١١ سواء بصفة مدربين أو قوات عسكرية يجب ان تحسم داخل مجلس الوزراء العراقي باعتباره الجهة الوحيدة المخولة بمعرفة حاجة العراق الى بقاء القوات من عدمها.

وفي سياق متصل، يطرح الباحثان في معهد "فورين بوليسي إن فوكس" الأميركي عادل شامو، وبوني برايكر سؤالا صريحا "هل ستغادر القوات الأميركية العراق حقاً؟"، ليعلقا بالقول إن قرار الانسحاب النهائي الذي جرى الإعلان عنه لا يلغي حقيقة أن "حضورنا وتأثيرنا في العراق سيبقى كبيرا".

يعود الباحثان إلى إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما الأخير "بعد تسع سنوات، الحرب العراقية تشارف على نهايتها"، ويؤكدان أن الرئيس الأميركي قد وفى بوعده للشعب الأميركي والتزم بموعد وشكل الانسحاب، لكنه لم يلتزم بإعلانه عن "علاقة شراكة متكافئة بين دولتين ذواتي سيادة، تقوم على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل"، لأن الإجراءات التي اتخذها أوباما مع بدء عمليات الانسحاب تواصل تقويض السيادة العراقية.

فبرأي شامو وبرايكر "لا يلغي غياب القوات العسكرية، حقيقة أن البصمة الأميركية في العراق هائلة. فإلى جانب القاعدة المتواجدة بالقرب من قصر صدام حسين، تخطط الإدارة الأميركية لبناء قنصليتين في شمال وجنوب العراق بتكلفة تصل إلى ١٠٠ مليون دولار. علاوة على ذلك، يدرك العراقيون أن المدربين الأميركيين سيبقون في العراق، سواء من خلال عدد قليل قد لا يجاوز الـ٢٠٠ أو عبر تواجد غير محدّد يسهله الوجود الدائم للقوات الأميركية في البلدان المجاورة".

ويتابع الباحثان في تفنيد التواجد الأميركي في مرحلة ما بعد الانسحاب، ليكشفا عن وجود قوة كبيرة ومدربة من عملاء وكالة الاستخبارات المركزية يفترض أن تباشر عملها على الأرض بعد الانتهاء من إجراءات الانسحاب.

ويعلق الباحثان بالقول إنه ليس مستغربا، كون العراق سيصبح دولة ذات سيادة تضم أكبر عدد من الموظفين الأجانب على أرضها، أن يرفض العراقيون المساومة على حقهم والرضوخ لمنح الحصانة للقوات المتبقيّة.

ويشير الباحثان إلى أن قرار بقاء عدد كبير من المدربين "أثار حفيظة العديد من الجمهوريين، معتبرين أن من حق الشعب الأميركي أن يعرف ماضي وحاضر ومستقبل المتعاقدين الأمنيين الخاصين في تلك المنطقة".

وتابعا "هناك أبعد من الاعتراض الذي سجله الجمهوريون، هناك حق الشعب في معرفة إلى أي مدى يتطابق انسحابنا المعلن مع انسحابنا الحقيقي من الوجود على الأراضي العراقية".

ويعتبر باحثا "فورين بوليسي إن فوكس" أنه لا يمكن تجاهل التدخل المتواصل في بلد قمنا بغزوه قبل تسع سنوات بناء على ادعاءات كاذبة"، حيث انه "مع مناخ الحرية والديمقراطية الذي ينتشر في المنطقة، سيعتبر الوجود الاميركي في العراق بمثابة الشوكة في خاصرة المنطقة".

ويتساءل الباحثان " كيف سيؤمن العراقيون بنظامهم وهم ما زالوا يشاهدون بناء المنشآت الأميركية على أراضيهم؟!".

وحذرا من مغبّة التقليل من نفوذ التيار الصدري ومن خطر تهديدات زعيمه مقتدى الصدر الذي يرفض بقاء أي اميركي على أراضي بلاده سواء كان عسكريا أو مدرباً، ويلفتان إلى وجود العديد من الجماعات القومية العراقية بما في ذلك المنظمات السرية والمتمردون التي ترفض الوجود الاميركي و"لا ينبغي التقليل من شأنها كذلك". وخلص الباحثان الى القول ان بداية تحول "الربيع العربي" إلى الخريف، يفترض ان تدفع إدارة اوباما إلى تجسيد مطالبها حول دعم الحركات المعارضة كما باحترام سيادة العراق على أرض الواقع، ويعربان عن عدم رغبتهما في ان يعلن قرار سيادة وحرية العراق من إحدى الطوابق العالية في مكتب أميركي في بغداد !!.

من جلسات مجلس النواب (أرشيف)

لجنة تحقيقية: الكهرباء أبرمت ٢٠ عقدا غير قانوني منذ ٢٠٠٦

□ **بغداد / المدى**

أكد عضو لجنة الطاقة في مجلس النواب العراقي عدي عواد، ، إبرام وزارة الكهرباء نحو ٢٠ عقداً "غير قانوني مع شركات محلية وأجنبية خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠١١، لافتاً إلى أن البرلمان سيعلن المخالفات المرافقة للعقود مع استئنافه لجلساته.

وقال عواد الذي ترأس لجنة شكلها البرلمان للتدقيق بعقود وزارة الكهرباء، لوكالة السومرية نيوز إن "اللجنة أصدرت تقريرها الأولي بشأن عقود وزارة الكهرباء التي أبرمتها مع الشركات الأجنبية والمحلية منذ عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١١، والذي يبين أن هناك بين ١٧ إلى ٢٠ عقداً يشوبها الكثير من المخالفات القانونية والدستورية وفساد بملايين الدولارات"، موضحاً أن "أشخاصاً متورطين في تلك العقود عبر القيام بأعمال تزوير وابتزاز وتغيير للمواصفات الفنية".

وأضاف عواد وعلى هامش ندوة عقدتها مديرية توزيع الرصافة، أن "المخالفات المرافقة لعقود الكهرباء ستعلن من قبل البرلمان بعد استئنافه جلساته التشريعية الثانية"، مؤكداً أنه "ستتم إحالة المتورطين في قضايا الفساد الى هيئة النزاهة لينالوا جزاءهم العادل".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي كلف في ٢٤ آب ٢٠١١، نائبه لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني تولي وزارة الكهرباء وكالة بعد نحو أسبوعين من إقالة الوزير السابق رعد شلال على خلفية توقيع عقود مع شركات وهمية بقيمة نحو مليار و ٧٠٠ مليون دولار.

ولاقت إقالة وزير الكهرباء رعد شلال ردود فعل متباينة، حيث اتهمت القائمة العراقية في الـ١٠ من آب الماضي، جهات إعلامية وسياسية لم تسمها باستغلال أزمة عقود الكهرباء للتشهير والقيام بتصفية شخصيات أو كتل سياسياً.

فيما طالب النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي بمحاسبة واستجواب المتورطين بالعقود الوهمية التي أبرمتها وزارة الكهرباء، مؤكداً أن تحالفه لن يحمي أي شخصية سياسية مشاركة فيها.

يذكر أن العراق يعاني نقصاً في إمدادات الطاقة الكهربائية منذ العام ١٩٩٠ عقب فرض الأمم المتحدة حصارا على العراق، وتفاقمت المشكلة بعد العام ٢٠٠٣، وازدادت ساعات انقطاع الكهرباء الى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، مما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة الصغيرة والأهلية، فيما قام البعض منهم في التجاوز على شبكات الكهرباء الوطنية.

الحكيم: استمرار الاحتقان السياسي سيبقي الاستقرار منقوصاً

بغداد / المدى

شدد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم على ضرورة تمسك السياسيين بالمشروع الوطني، موضحا أن استمرار المزايدات والتراشق الاعلامي والاحتقان بين القوى السياسية سيبقي استقرار العراق منقوصا سواء تواجدت القوات الأمريكية ام لم تتواجد.

وقال الحكيم خلال كلمته في الملتقى الثقافي الاسبوعي " ان الضمان في عدم التدخل في الشؤون العراقية واستقلال القرار السياسي العراقي هم العراقيون أنفسهم من خلال وحدتهم وتماسكهم وحوارهم الصادق فيما بينهم".

واضاف ان" مستقبل العراق مرهون بالعراقيين وبتمسك السياسيين بالمشروع الوطني، مطالبا الجميع بالتركيز على المشروع الوطني وتطمين العراقيين بضمانة حقوقهم في باقة الورد العراقية، مضيفا أن العراق بحاجة الى صداقة وتحالف مع المجتمع الدولي والدول الاقليمية بما يحقق المصلحة العراقية ويطور الامكانيات العراقية ويعزز دور العراق السياسي على المستوى الدولي والاقليمي".

واشار الى ضرورة أن" تكون العلاقات على اساس احترام السيادة الوطنية العراقية والمصالح المشتركة بين العراق والاخرين على اساس الندية لا على اساس الآمر والمأمور، مجددا دعوته السياسيين بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة من خلال الجلوس على طاولة الحوار والاعتماد على النفس والاستفادة من الطاقات الوطنية في بناء العراق، مشددا على أن العراقيين هم الاجدر على توحيد انفسهم وبناء وطنهم الذي لا يتم الا من خلال التقارب والتفاهم بين الاطراف عبر حوار الشجعان الوطنيين الحريصين على انطلاق هذا البلد كي يخرج الجميع من هذه المرحلة باقل الخسائر واكبر الارباح".

وبشأن الوضع الامني طالب الحكيم بوضع حلول ومعالجات جذرية للوضع الامني في العراق، مبينا أن هناك ظواهر امنية تثير القلق منها الاستهداف الغادر لرجال المرور الذين يمارسون دورا مدنيا وخدميا للناس، مشيرا الى أن استهدافهم من قبل المجموعات الارهابية يعبر عن افلاس وخسة وجبن هذه العناصر، لافتا الى أن استهداف رجال المرور يمثل ثغرة في المنظومة الامنية، معربا عن تعاطفه وتضامنه مع رجال المرور وتمنياته لهم بالنجاح والتوفيق خدمة للناس".

وشدد الحكيم على ضرورة "وضع حد لظاهرة خطف الاطفال التي زادت في الاونة الاخيرة في مناطق بغداد ومنها منطقة الامين حيث ازدادت عمليات الخطف ومساومة العوائل وابتزازها واحيانا تصفية الحسابات معها من خلال الاطفال مما ولد الذعر لدى العوائل العراقية".

كما اكد على أن" الامن هو الخط الاحمر الذي لا يمكن التساهل فيه، مشيرا الى الاعتقالات التي حدثت مؤخرا في صفوف حزب البعث المنحل واحباط محاولة الاخلال بالمشروع الوطني وامن وارواح الناس من قبل مجموعات صدامية وارهابية كما اعلنت الجهات الحكومية، مبينا أن أي خطوة تحقق الامن للناس ستجد الدعم والترحاب من جميع العراقيين، لافتا الى ضرورة توخي الدقة والتأكد من المعلومات كي لا تحسب الاعتقالات عشوائية ويضيع على المنظومة الامنية خطواتها الصحيحة، موضحا أن هناك شكاوى مفادها بان الاعتقالات طالت شيوخ عشائر وشخصيات لم يتصدوا للشعب العراقي، داعيا الجهات المتخصصة الى التدقيق السريع واطلاق سراح الشخصيات التي لم يثبت تورطها، معربا عن دعمه الكامل لكل جهد وطني يسعى لتحقيق الامن".

وشدد على ضرورة" متابعة ملفات الفساد في كل الوزارات ودوائر الدولة العراقية بعيدا عن الانتقائية وعن تسييس ملف الفساد برفع الشعارات، مبينا أن الانتقائية وتسييس الملف يعد فسادا من نوع اخر، مشيرا إلى أن الفساد آفة مزمنة داعيا الى الضرب بيد من حديد على المفسدين أيا كان انتماؤهم، عادا الفساد ظاهرة لا دين ولا طائفة ولا قومية ولا انتماء سياسيا له".

توقعات بأن يخسر العراق معظم مياهه في ٢٠٥٠

بغداد / المدى

حذرت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية من كارثة مائية تهدد العراق في السنوات المقبلة، جراء الطموحات التركية المائية فيه بشكل أساسي. ونقلت الصحيفة عن المدير التنفيذي لمنظمة طبيعة العراق غير الحكومية عزام علوش تخوفه في ظل تجاهل السلطات لهذه الأزمة وغياب الإجراءات اللازمة لتفادي نتائجها الكارثية. وحسب وكالة كردستان للانباء فأن الصحيفة تشير أنه مع حلول العام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يحظى العراق بـ٢٥ في المئة فقط من المياه التي يحصل عليها حالياً، وذلك بسبب مشروع الأناضول التركي الطموح، الذي يعمل على بناء ٢٢ سدّاً و١٩ محطة لتوليد الكهرباء في جنوبي شرقي البلاد.

وتلفت الصحيفة إلى أن المعدّل التاريخي للمياه الذي كان العراق يستفيد منه والمتراوح بين ٦٠ و٩٠ مليار متر مكعب من نهري دجلة والفرات، سينخفض إلى أقل من ٢٥ مليار متر مكعّب في أقل من ٤٠ عاما. وتؤكد "الاندبندنت" أن البرامج الزراعية البالية والتي تقوم على ري الأراضي بغمرها بالمياه تساهم بشكل أساسي في تدهور نوعيّة المياه، كما أن استخدام المبيدات الزراعية والأسمدة معها تجعلها غير صالحة للاستخدام.

وقال علوش في حديثه للصحيفة إن "العالم يدفع اليوم باتجاه بناء السدود طمعا بإنتاج الطاقة المائية وتفادي إنتاج ثاني أوكسيد الكربون، في وقت قلة منا ينتبه إلى عواقب السدود السيئة على التنوع البيولوجي".

واضاف علوش أن "استخدام سوريا وتركيا لأساليب الري السومرية القديمة، فضلاً عن اختلاطها مع مياه الصرف الصحي، سوف يؤديان إلى تدهور نوعية المياه التي تصل العراق. والنتيجة تكون الموت البطيء للأراضي الزراعية، جنوبي العراق". وبرأي علوش فان "حل المشكلة بسيط، ويتطلب رؤية وتعاونا بين البلدان الثلاثة التي تشترك في حوض نهري دجلة والفرات العظيمين، العراق وسوريا وتركيا.... أما بداية التعاون فتكون في تنسيق السياسات المتبعة حول السدود المبنية وغيرها، ثم التعاون بشأن تطوير سبل الزراعة والري في هذه البلدان للحد من هدر المياه وتحسين نوعيتها".

واكد أن "تكلفة خطوة مماثلة لا يتعدّى سعر مئة "أف ١٦" ودبابة، والتي تصبح غير مجدية في عالم عنوانه التعاون من أجل البقاء، وهي بطبيعة الحال ليست ذات أهميّة في مواجهة مشكلة وجوديّة كالمياه". واقترح حلا يقوم على استخدام العراق للغاز المشتعل المهدور ولاحتياطاته من النفط كي يقوم بتصنيع أنابيب الري بالتنقيط، والتي يمكن توزيعها على المزارعين في تركيا وسوريا وإيران وفي العراق.

واقر بأن الظروف السياسية الراهنة في البلدان المذكورة، وبين بعضها البعض تجعل من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، تنفيذ الخطط المقترحة لا سيما وأنها تتطلّب الثقة المتبادلة فضلا عن اتباع نهج تعاوني. ولفت إلى أن المطلوب من هذا المشروع ليس تقديم المزيد من المياه المتاحة بحد ذاتها، إنما الحد من تملّح التربة وفقدان الأراضي الزراعية لإنتاجيتها كذلك.

وتذكر "الاندبندنت" أن مشروع الأناضول قد أثار جدلاً واسعاً. ففي العام ٢٠٠٩، خسر مشروع سد "إليسو" التركي دعم النمسا وألمانيا وسويسرا التي كانت تعهدت في البداية بالمشاركة بـ٦٣٠ مليون دولار من المشروع من أصل ١,٦٨ مليار دولار مخصصة لبناء السد.

الداخلية: قضينا على ٧٥ بالمئة من المخطط البعثي

أعلنت اعتقال أكثر من ٥٠٠ مطلوب قضائيا لانتمائه للحزب المحظور

بغداد / المدى

أعلنت وزارة الداخلية، الخميس، عن إلقاء القبض على أكثر من ٥٠٠ عنصر في البعث المنحل خلال الأيام الماضية في بغداد والمحافظات، مؤكدة أن هذا العدد يشكل نحو ٧٥٪ من المطلوبين بقضايا "إرهابية" صدرت بحقهم أوامر قبض من القضاء، فيما أشارت إلى التحقيقات كشفت عن وجود ترابط بين البعث والقاعدة".وقال الوكيل الأقدم للوزارة عدنان الأسدي في بيان، صدر امس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "القوات الأمنية ألقت القبض على أكثر من ٥٠٠ عنصر في البعث المنحل خلال الأيام الماضية"، مبينا أن "هذا العدد يشكل نحو ٧٥٪ من المطلوبين بقضايا إرهابية صدرت ضدهم أوامر قبض من السلطة القضائية الاتحادية".

وأضاف الأسدي أن "الحملة الكبيرة التي قادتها الوزارة لإلقاء القبض على عناصر البعث الصدامي المتورطين بالإرهاب، خطط لها منذ ما يقارب الستة أشهر"، مؤكدا أن "الوزارة شكلت في حينها غرف عمل لمراقبة نشاط الحزب المحظور بعد الحصول على معلومات أمنية من خلال التحقيقات التي جرت مع مرتكبي العمليات الإرهابية في بغداد والمحافظات".

ولفت الأسدي إلى أن "التحقيقات كشفت عن وجود ترابط بين البعث والقاعدة"، موضحا أن "لدى وزارة الداخلية رؤى وخيوط كثيرة وتمكنت من كشف مخطط بين ما يسمى بدولة العراق الإسلامية وحزب البعث المحظور الذي يقوم بتهيئة الوسائل والآليات لما يمتلكه من خبرات سابقة من قبل عناصره المنتشرة في العراق والمتواطئين معه". وتابع الأسدي أن "حزب البعث يقوم بتقديم المعلومات الاستخبارية عن أهدافه ومعها الدعم المالي واللوجستي ويقوم أفراد التنظيم الإرهابي بالتنفيذ"، مضيفا أن "التحقيقات كشفت عن هيكلية تنظيمية جديدة للبعث الصدامي على مستوى العراق متمثلة بأعضاء الفروع وثم أعضاء الشعب والفرق".

وتشهد العاصمة بغداد وعدد من المحافظات، منذ (٢٣ تشرين الأول ٢٠١١)، حملات اعتقال ضد العشرات من أعضاء حزب البعث المنحل والجيش العراقي السابق بعد ورود أسمائهم من وزارة الداخلية، وهي صلاح الدين وديالى والديوانية وواسط ونينوى والبصرة وكركوك.

وأكدت وزارة الداخلية العراقية، اليوم الخميس (٢٧ تشرين الأول ٢٠١١)، أن الاعتقالات كافة التي تشهدها العاصمة بغداد وعدد من المحافظات استندت إلى أوامر قضائية، فيما أكدت قيادة عمليات بغداد بدورها، في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١١، أن الاعتقالات كافة التي شهدتها بغداد تمت بموجب مذكرات قبض رسمية.

عملية تفتيش للشرطة الوطنية (أرشيف)

نائب عنها: الموصل تشهد تدهوراً أمنياً خطيراً

بغداد / المدى

أكد النائب عن تحالف الوسط المنضوي في القائمة العراقية محمد اقبال أن ما تشهده مدينة الموصل حاليا هي جرائم جنائية تستهدف أبناء المدينة وتؤرق حياتهم وأعمالهم اليومية، داعياً الجميع الى "بسط الامن في المحافظة".

وقال في بيان صحفي إن " اهالي الموصل يتجهون نحو البناء وتوفير حياة اقتصادية ومعيشية مستقرة لهم ، ولكن يبدو أن هناك جهات لا تريد الخير لهم ، وظهر ذلك في استمرار عمليات الاغتيال والتفجير".ودعا النائب عن محافظة نينوى المسؤولين من مدنيين وعسكريين ومواطنين الى " العمل جميعاً من أجل بسط الأمن ، واليقظة لكل محاولات تخريب الأمن في المدينة خصوصاً بعد جلاء قوات الاحتلال الأمريكي " . كما دعا إقبال الى " ملاحقة المجرمين الذين يعتدون على جميع أبناء المدينة لجعل الموصل مدينة تعايش سلمي ليمارس أبناؤها دورهم الريادي في الحياة والعمل بشكل طبيعي " .يذكر ان محافظة نينوى شهدت في الاونة الاخيرة عمليات خطف عديدة في الكثير من مدنها خصوصاً قضاء نسجار مع مطالبة ذوي المخطوفين بمبالغ [فدية] تصل الى مئات الالاف من الدولارات مقابل اطلاق سراحهم، فضلا عن ان بعض المخطوفين يتعرضون للقتل بعد استلام الخاطفين للاموال.